ثقافة الديمقراطية وسبل ترقيتها في المجتمع العربي

الدكتور: الهاشمي لغوق

جامعة سطيف01، الجزائر

الملخص:

يمكن أن ننظر للديمقراطية من زاويتين مختلفتين. باستطاعتنا أن نعرفها تعريفا ضيقا كإجراء يتمثل في إمكانية اختيار الحكام عن طريق انتخابات حرة، ونزيهة تضيف الأمم المتحدة. هذا الشكل من إجراءات اختيار الحكام وتغييرهم يجعل الديمقراطية في نظر الكثيرين الشكل الشرعي الأكثر ملاءمة لتنظيم المجتمعات.

ان نجاح العملية الديمقراطية في المنطقة العربية مرهون بفهمها لا كوسيلة سلمية لتعيين الحكام فحسب، بل أيضا كقيم موجهة لسلوك الأفراد والجماعات ومن هنا تبرز أهمية آليات التنشئة الاجتماعية كالمدرسة والأسرة ووسائل الإعلام والجمعيات...الخ. لدفع العملية الديمقراطية وتعزيزها.

Résumé :

La démocratie peut être appréhendée en deux manières. On peut en avoir une acception minimaliste, à savoir une procédure pour choisir les gouvernements à travers des élections libres et honnêtes, ce qui fait d'elle aux yeux de beaucoup d'auteurs la forme légitime la plus adaptée pour l'organisation des sociétés. Cependant, si la procédure électorale est une condition nécessaire pour la réalisation de la démocratie , elle n'est pas suffisante car la démocratie est aussi une culture au sens d'un ensemble de valeurs , de normes et de croyances qui orientent les conduites des individus gouvernants comme gouvernés. Le succès de la démocratie dans l'aire arabe dépend de son acception non seulement comme un instrument pacifique de désignation des gouvernants, mais aussi comme valeurs orientant les comportements des individus et des groupes .De là apparaît clairement l'importance des agents de socialisation dans la promotion la culture démocratique dans la société arabe .

مقدمة:

تحتل الديمقراطية، كعملية اجتماعية-سياسية وكمفهوم، منذ السبعينات مع بداية ما أطلق عليه صامويل هوتنغتون (1991) (HUTINGTON Samuel) الموجة الثالثة للدمقرطة، حيزا هاما في التفكير الاجتماعي والسياسي على مستوى المعمورة. في منطقتنا العربية، وبعد تناسيه لفترة لصالح نقيضه المتمثل في النظام التسلطي ومحاولة فهم استمرار هذا الاخير وتعزيزه في بعض الحالات، ها هو مفهوم الديمقراطية يرجع بقوة على الساحة السياسية والفكرية بالموازاة مع بعض التجارب في بعض البلدان العربية للحلاق بركب الديمقراطيات في العالم.

قيل الكثير عن أسباب تأخر المنطقة العربية في لانخراط في العملية الديمقراطية، وجاءت الاحتجاجات السياسية-الاجتماعية المطالبة بإسقاط النظم التسلطية- والتي فاجأت الكثيرين- لتثبت بعض الفرضيات النظرية خاصة تلك التي تعتبر الديمقراطية مطلبا اجتماعيا إنسانيا يتحقق بتوافر شروط تحقيقه وتسقط الأخرى كتلك التي هي اقرب إلى الأيدلوجية منها إلى النظرية العلمية والتي تعتبر الديمقراطية جوهرا يخص شعوبا وثقافات دون الأخرى .

غير انه اذا كان الخروج من الحكم التسلطي ليس بالهين ويتطلب في غالب الاحيان التضحيات الجسام، فان التحول الى الديمقراطية في المجتمع العربي يحتاج الى مجهود جماعي تشارك فيه قوى فاعلة كما يشترط توافر عوامل وظروف مساعدة عدة.

ولعل واحدا من التحديات الكبرى التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في العالم العربي هي كونها بحاجة الى تأسيس في الوعي، بحيث تتحول من" قضية تحيط بها شكوك الى قناعة لا تتزعزع " كما يقول محمد عابد الجابري(1994) ،وهذا لن يكون ممكنا إلا اذا اعتبرنا ان الديمقراطية ليست ظاهرة سياسية فحسب، يحتكم فيها الطامحون الى السلطة الى صندوق الاقتراع، وإنما هي بالأساس ظاهرة مجتمعية وأسلوب في الحياة يستند الى منظومة من القيم.

مشكلة الدراسة

يمكن أن ننظر إلى الديمقراطية من زاويتين مختلفتين. باستطاعتنا أن نعرفها تعريفا ضيقا كإجراء يتمثل في إمكانية اختيار الحكام عن طريق انتخابات حرة، ونزيهة، تضيف الأمم المتحدة. هذا الشكل من إجراءات اختيار الحكام وتغييرهم يجعل الديمقراطية في نظر الكثيرين الشكل الشرعي الأكثرملاءمة لتنظيم المجتمعات. ومما لا شك فيه أن اعتماد هذا الإجراء هو تجسيد لمبدأ سيادة الشعب في اختيار حكامه ومحاسبتهم على تسييرهم للشأن العام، كما يؤدي إلى فسح المجال أمام التداول على السلطة ودورة النخب التي تتنافس على الوصول إلى الحكم والخروج منه بعيدا عن اللجوء إلى القوة[1].

بعكس النظم التسلطية التي عادة ما يتم اعتلاء السلطة فيها بواسطة العنف. إن هذا الحد الأدنى للعملية الديمقراطية الذي عرف انتشارا واسعا في جميع أنحاء المعمورة بالتزامن مع مسار العولمة هو أيضا ما تسعى إلى تحقيقه الحركات الاجتماعية-السياسية في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة.

غير أن العملية الانتخابية وان كانت شرطا ضروريا لتحقيق الديمقراطية فهو شرط غير كاف لأن الديمقراطية هي أيضا ثقافة بمعنى مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات توجه سلوك الأفراد حكاما ومحكومين نحو تحقيق الصالح العام في إطار توافقي وسلمي. وحتى يصبح هذا الهدف ممكنا يجب أن تتوفر جملة من التوجهات لدى الأفراد والجماعات كالاعتدال والتسامح والمدنية والفعالية والمشاركة...الخ.من هنا تتضح فرضيتنا عن العلاقة الوطيدة بين القيم والديمقراطية.

إن هذه الإشكالية تطرح نفسها اليوم بإلحاح في المنطقة العربية بصفة عامة وفي البلدان التي حققت الشرط الإجرائي المذكور آنفا بصفة خاصة. أن الديمقراطية لن تعط ثمارها كاملة إلا إذا أصبحت فكرة راسخة في الأذهان وموجهة لسلوك الأفراد وهذا بطبيعة الحال لن يتأتى بين عشية وضحاها بل يتطلب وقتا كافيا حتى تحدث التغيرات البنيوية وخاصة الذهنية منها اللازمة لعملية البناء الديمقراطي.

وكما هو معروف فأن آلية التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون أداة للتغيير الثقافي وعليه يمكن للقيم الديمقراطية أن تمر عبر قنواتها المختلفة كالمدرسة والأسرة ووسائل الإعلام والجمعيات...الخ. لدفع العملية الديمقراطية وتعزيزها.

تتناول هذه الورقة

- موضوع التفرقة بين الديمقراطية كإجراء مؤسساتي من جهة وكقيم ثقافية/ اجتماعية من جهة اخرى .
- سبل ترقية ثقافة الديمقراطية عن طريق آلية التنشئة الاجتماعية بمختلف قنواتها.

أولا: الديمقراطية بين الشكل والجوهر

1.في الفكرة الديمقراطية قديما وحديثا

الديمقراطية كما نعرف كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية Demos وتعني عامة الناس أو الشعب، و kratos وتعني حكم، فالديقرطية Democratia هي إذن حكم عامة الناس أو سيادة الشعب. ويختلف هذا النوع من الحكم عن حكم الفرد كالملكية وكذلك حكم الأقلية أو النخبة.تاريخيا ظهر هذا النظام السياسي وتطور عند الإغريق القدامى و بالتحديد في مدينة أثينا في بداية القرن السابع ق م وعرف أوجه في القرن الخامس ق م.

وتتميز الديمقراطية الأثينية بمشاركة المواطنين مباشرة في وظائف تشريعية وقضائية، وأن جميع المواطنين يتمتعون بسلطة سيادية، وتشمل السلطة السيادية جميع الشؤون المدنية المشتركة. يذكر ان مفهوم المواطنة في الديمقراطية الأثينية يستثني الغالبية الساحقة من سكان الدولة المدينة.وعليه فان المواطنين الذين يتمتعون بهذه السيادة لا يمثلون حسب التقديرات أكثر من 10بالمائة من السكان نظرا لإبعاد النساء وغير الأثينيين والعبيد من المشاركة.

بعد أفول دام لعدة قرون بعثت الفكرة الديمقراطية من جديد مع بداية العصور الحديثة وخاصة النهضة الأوروبية في أواخر القرن السادس عشر وما صاحبها من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصراعات سياسية ضد الطغيان والدولة الاستبدادية، وأعيدت صياغة فكرة الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر في شكلها الحديث الذي وان ابقي على الجوهر المتمثل في سيادة الشعب إلا أن هذا المصطلح الأخير عرف توسعا تدريجيا بحيث أصبح يشمل اليوم كل المواطنين البالغين ذكورا وإناثا.

كما انه ونظرا لصعوبة الممارسة المباشرة للسيادة قي المجتمعات الحديثة استحدثت ممارسة السيادة عن طريق النيابة أو ما يسمى بالديمقراطية النيابية.وعلى العكس من نظام الديمقراطية المباشرة الذي كان سائدا في أثينا وهو نظام يمارس فيه المواطنون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينونون عنهم.تمارس الديمقراطية الحديثة في إطار نظام سياسي يقوم فيه أفراد الشعب باختيار ممثلين ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات في شتى المجالات الحياتية .

حسب الإحصائيات المتوفرة لدى الهيئات الدولية العاملة على ترقية الديمقراطية كالمؤسسة الأمريكية بيت الحريةFreedom House)، إلى غاية سنة2000 هناك 160 دولة في العالم تطبق النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي. وحسب الحقبنة (périodisation) التي وضعها عالم السياسة الأمريكي صامويل هوتنغتون (HUTINGTON,s.1991)مرت دمقرطة الدول الحديثة بثلاث موجا ت كبرى. فبعد نشأتها في أوروبا وأمريكا الشمالية في القرن الثامن عشر كما أسلفنا امتدت الموجة الأولى من1828الى 1926 وشملت العديد من الدول المستقلة حديثا في أمريكا وكثير من الدول الملكية في أوروبا. أما الموجة الثانية وهي اقصر فتبدأ بعد 1943 وتنتهي سنة(1964) وتهم خاصة اليابان وألمانيا وايطاليا.

أما الموجة الثالثة فيؤرخ لها هوتنغتون مع بداية عام 1974 وهي اكبر موجة بدأت بدول أوروبا الجنوبية اسبانيا البرتغال اليونان ودول أمريكا الجنوبية مرورا بدول أوروبا الشرقية بعد انهيار النظام السوفييتي وأخيرا الدول الإفريقية

هذا الانتشار الهائل للديمقراطية في كافة أنحاء المعمورة وفي مجتمعات جد مختلفة في المسارات التاريخية /الاجتماعية والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طرح إشكاليات متعددة على مستوى الممارسة والفكر في الشأن الديمقراطي.

على مستوى الممارسة، في العديد من الدول التي يوصف نظامها السياسي بالديمقراطي، وخاصة في البلدان النامية، لم يتحقق مبدأ سيادة الشعب حيث ينتج عن العملية الانتخابية في كثير من الحالات مصادرة لهذه السيادة من طرف أقليات تستأثر بالحكم لخدمة مصالح فئوية ضيقة اجتماعية، جهوية، طائفية، عرقية إلى غير ذلك .وقد نتج عن هذه المصادرة الكثير من الانكسارات للعملية الديمقراطية وعزوف المواطن وعدم الاكتراث بالمشاركة السياسية نظرا لخيبة الأمل من العملية الديمقراطية ذاتها أو لعدم استيعابها وبالتالي عدم الثقة بها أصلا.

على المستوى الفكري، أدى عدم الانسجام هذا بين المبادئ المعلنة لنمط الحكم الديمقراطي وتجسيدا ته الفعلية إلى العديد من الأسئلة النظرية حول مسألة التحديد العلمي للديمقراطية وشروط انجازها .من بين التنظيرات المتعددة حول الديمقراطية ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة سنعرض بإيجازالى التفرقة بين البعد لإجرائي أو السياسي للديمقراطية ثم إلى بعدها الثقافي

2.الديمقراطية كإجراء

تعرف الديمقراطية الإجرائية أو ما يعبر عنها أيضا بالديمقراطية الضيقة بكونها آلية أو إجراء (procédure) يتم بواسطته اختيار الحكام عن طريق تنظيم انتخابات حرة ودورية. فهي إذن من ناحية بعيدة عن الشكل المباشر للديمقراطية وبالتالي ليست حكم الشعب بل هو حكم الأقلية أو النخبة التي يختارها الشعب كما ذهب إليه العديد من المنظرين كشومبيتر(J.SHUMPETER) وبوبر (K.POPPER) وداهل (R.DAHL) وليبست (S.LIPSETوبزيروفسكي (A.PRZEROVSKY)...وغيرهم كثيرون[2].

ومن ناحية أخرى فهذا الشكل من الديمقراطية يركز فقط على الجانب السياسي وكيفية الوصول إلى السلطة عن طريق قواعد لعبة يرضى بها الجميع. هذه الصيغة من الديمقراطية ليست قيمة في حد ذاتها ولا تهتم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تبقى في منظور المدافعين عن هذا التوجه من صلاحيات المجتمع وعلى هذا الأساس تنعت هذه الديمقراطية بالليبرالية. هذه الديمقراطية التي نشأت في أوروبا القرن الثامن عشر والتي نعتها ماركس بالديمقراطية البرجوازية ووصفتها الأدبيات الاشتراكية اللاحقة بالشكلية مقابل الديمقراطية الحقيقية ، هي التي تطبع الغالبية العظمى من الدول اليوم .

يعرف هذا الشكل من الديمقراطية انتقادات عدة سواء داخل موطنه الأصلي أو في الدول النامية.بالنسبة للدول المتقدمة فلم يعد المواطن يكتفي بممارسة حقه في اختيار من يحكمه في انتخابات دورية بل أصبح يريد المشاركة الفعلية في الحكم عن طريق صنع القرار ومتابعة تنفيذه وهذا ما يعبر عنه اليوم بالديمقراطية الجوارية(démocratie de proximité) أو التشاركية (participative) (3).

وهي نزعة لإحداث اجراءات جديدة تجسد فعليا واحدا من المبادئ الاساسية للديمقراطية وهي سيادة الشعب بعد ان اثبتت اجراءات التمثيل النيابي التقليدية محدوديتها في عالم يتصف بالتعقيد المتزايد في كافة المجالات. ظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية في الستينات في الولايات المتحدة (participatory democracy) للطعن في تقسيم العمل السياسي بين المواطن والمنتخب، وعرف رواجا في الثمانينات والتسعينات مع تفاقم المشاكل الاجتماعية وعدم قدرة المؤسسات التمثيلية التقليدية على علاجها مما ادى الى ازمة حادة طالت العملية الديمقراطية تجسدت خاصة في انصراف المواطن عن الشأن العام وعزوفه عن المشاركة في الانتخابات.

ولتدارك هذا الوضع برز هذا المفهوم، خاصة على المستوى المحلي، كعرض من المؤسسات لإشراك المواطن في عملية صنع القرار عبر آليات مختلفة

كآلية"لجان المواطنين (jurys citoyens) المكونة من مجموعة افراد للنظر والبحث عن الحلول لبعض مشاكل السياسات العامة ، وآلية "النقاش العام" (le débat public) في اشكاله المختلفة (الاعلام، الاستشارة، التشاور والقرار المشترك) التي تستعمل حين تحضر المشاريع والقرارات التي هي موضوع خلافات ، اما اشهر هذه الاليات فهي "الموازنة التشاركية" (le budget participatif) الذي اشتهرت به المدينة البرازيلية بورتو اليغرو (Porto Allegro) وعرف رواجا عبر العالم وهو عبارة عن اشراك المواطنين عبر مختلف احياء المدينة في اعداد جزء من ميزانية البلدية(MOLENAT, x.2009) .

وتزامنا مع هذه النزعة لاستعادة حق المواطن في امتلاك زمام اموره بنفسه وتطبيق المبدأ الاساس للديمقراطية وهو "حكم الشعب" لم تعد الديمقراطية تعني فقط تقنية فعالة لاختيار الحكام أي تقتصر على الحق السياسي فحسب بل تعدته إلى المطالبة بجعل الديمقراطية كنسق للحياة في المجتمع يأخذ في الاعتبار جميع حقوق الانسان في مختلف الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بتعبير آخر تحقيق المغزى البعيد لحكم الشعب وهو خدمة مصالح الشعب، وهذا ما يعبر عنه بالديمقراطية الجوهرية(la démocratie substantielle)مقابل الديمقراطية الشكلية أو الإجرائية السائدة اليوم [(4)].

في البلدان النامية تعرف الديمقراطية الإجرائية مشاكل من نوع مختلف. إن انخراط الكثير من دول العالم الثالث في شكل الحكم الديمقراطي أو ما يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية خاصة الأمريكية منها بالانتقال الديمقراطي لم يحقق حتى الحد الأدنى من القواعد الشكلية في اختيار الحكام كالتعددية والحريات الفردية والجماعية وسيادة القانون...الخ. لم تكن هذه الممارسات السياسية مخيبة لآمال الشعوب التي كانت تتوخى من الانتقال إلى الديمقراطية حلولا لمشاكلها المتعددة بل زادت من تعقيدها في كثير من الحالات[(5)].

كذلك كانت هذه التجارب مخيبة لآمال الكثير من الهيئات الدولية الداعمة لعملية الانتقال إلى الديمقراطية وكثير من منظري الدمقرطة. هؤلاء

الأخيرين الذين اضطروا أن يدخلوا التفرقة بين الديمقراطية الانتخابية التي تقتصر على إجراء الانتخابات الدورية، والديمقراطية الحقة إي الليبرالية التي يراعى فيها احترام القانون والحريات العامة ويعتبر فيها المواطن أن الانتخابات هي الوسيلة الشرعية لاختيار الحكام ويثق فيها (DIAMOND,l.1996) أمام هذا الفشل الذر يع لكثير من حالات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان النامية عادت إلى الظهور من جديد نظريات الشروط الهيكلية للديمقراطية والتي انتشرت في الستينات(LIPSET,s.1959) والتي تعزو ظهور الظاهرة الديمقراطية إلى عمليات تحديث المجتمع في كل مكوناته. فالانتقال إلى الديمقراطية لا يقتصر فقط على التنظيم المحكم للعملية الانتخابية والاستعانة بالخبرات الدولية لصياغة القوانين الدستورية، بل يتطلب أيضا تدعيم (consolidation) المسار الديمقراطي.

فالعامل الاقتصادي مثلا في رأي بزيفورسكي (PRZEVORSKY,a.1996) إذا لم يشكل شرطا مسبقا لظهور الديمقراطية فهو مهم لتدعيمها. كذلك الشأن بالنسبة للبنية الاجتماعية التي يجب إن تفرز ما يسمى بالمجتمع المدني وبطبيعة الحال بنية ثقافية ملائمة لتبلور وتدعيم المطلب الديمقراطي. بهذا المعنى فالديمقراطية هي مسار اجتماعي وليست مجرد آلية انتخابية يكتفي بتحريكها لانجاز حكم الشعب.

3.الديمقراطية كثقافة

اذا كانت الثقافة بمعناها الواسع حسب التعريف الانتروبولوجي للكلمة"هو ذلك الكل المركب الذي يضم المعرفة والعادات والمعتقدات والأخلاق والفن والقانون، وأية قدرات أخرى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع" (TYLOR,e.b.1871) فان القيم والمعايير والمعتقدات الموجهة لسلوك الأفراد في مجتمع ما تحتل مكانا جوهريا في هذا المفهوم (غيدنس، أ.2005، ص82).

وعليه حين نتكلم عن الثقافة السياسية فنعني بذلك عادة مجموعة من القيم والمعتقدات التي تمكن الأفراد من إعطاء معنى لعلاقاتهم بالسلطة. تختلف هذه العلاقة من مجتمع إلى آخر نظرا للاختلافات في الثقافات السائدة في هذه المجتمعات.وحسب التصنيف الذي وضعه عالما السياسة غ الموند و س.فيبرا

(ALMOND,g.VEBRA,s.1963) تكون علاقة الأفراد بالسلطة في المجتمعات المحلية التقليدية مبنية على الخضوع إلى الزعماء التقليدين كشيخ العشيرة أو القبيلة، وعلاقة خنوع إلى الحكام في المجتمعات الاستبدادية والتسلطية، أما علاقة الأفراد بالسلطة في النظم الديمقراطية فهي علاقة مشاركة.

وحتى تكون هذه المشاركة فعلية وفاعلة في تقرير مصير الأفراد ولا تقتصر فقط على المشاركة الدورية في الانتخابات لاختيار الحكام لا بد أن ترتكز إلى جملة من المبادئ أو المثل يستبطنها الجميع بحيث تشكل **ميثاقا اجتماعيا، ثقافيا، وأخلاقيا** يكون بمثابة مرجعا جماعيا للحكام والمحكومين. هذا المرجع هو مانعنيه بثقافة الديمقراطية من جملة منظومة القيم التي تشكل جوهر ثقافة الديمقراطية تبرز **ثلاثة قيم محورية** تتحكم في مختلف التمثلات والسلوكيات والممارسات السياسية في المجتمع الديمقراطي.

أ. الحرية

لفكرة الحرية علاقة وطيدة بالديمقراطية، فمنذ نشأتها عند الاغريق القدامى كانت الحرية من الأسس الرئيسية للديمقراطية. يذكر افلاطون(-428 348-ق.م.«) في أحد محاورات كتاب "الجمهورية" واصفا النظام الديمقراطي، الذي لا يحوز على رضاه، أن "الحرية هي مبدأ أساسي في النظام الديمقراطي وهي كنزه الأسمى: "في دولة(مدينة) ديمقراطية تسمع الناس يقولون أن الحرية هي أغلى وأجمل ما يملكون ولهذا فإن الإنسان الحر لا يمكنه العيش إلا في هذه الدولة(المدينة) « (افلاطون.360 ق.م)[6].

كذلك" يعتبر ارسطو في كتابه "السياسة أن "الحرية هي أساس النظام الديمقراطي لأن في هذا النظام فقط يتمتع المواطنون بالحرية"(أرسطو،**-384 - 322ق.م)**,أما في العصور الحديثة فيرى فلاسفة العقد الاجتماعي توماس هوبس(1588-1679) (T.HOBBES)،جون لوك(1632- 1704) (J.LOCKE)، وروسو(1712-1778) (JJ.ROUSSEAU) أن الحرية حق طبيعي للإنسان

والحرمان منه مناف للطبيعة وجوهر نظرياتهم للاجتماع السياسي يتمثل في البحث عن شكل الحكم الأمثل الذي يحافظ على هذه الحرية ليس في حالتها الطبيعية وإنما في حالة مدنية تكون أرقى وأسمى وهذا ممكن إذا لم يكن هناك تجاوزات وساد ت الإرادة العامة أو القانون حسب روسو(العقد الاجتماعي.1762) [7].

وتجسيدا لهذا المبدأ الفلسفي نصت وثيقة حقوق الإنسان والمواطن المنبثقة عن الثورة الديمقراطية الفرنسية (1789) على أن" الناس يولدون **أحرارا** ومتساوون في الحقوق" ووضعت الحرية في صدارة هذه الحقوق،كذلك أكد واضعو ميثاق الاستقلال الأمريكي(1776)، متأثرين بفلسفة الأنوار، على أن من بين الحقوق الطبيعية للإنسان وغير القابلة للتصرف فيها هو الحق في **"الحياة والحرية** والسعي لتحقيق السعادة".

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة الصادر في سنة(1948) فينص في مادته الأولى على أن جميع الناس **يولدون أحرارا**. من الواضح بعد التذكير بهذه المحطات في التاريخ الطويل للديمقراطية أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام حكم ديمقراطي بمعنى سيادة العدد الأكبر أو سيادة العامة من الناس دون حرية، لأن الفكرة الديمقراطية هي بالأساس تمكين الأفراد من تدبير شؤونهم وتقرير مصائرهم.

وهذا لن يتأتى إلا حين يشعر الأفراد أن ليس هناك أي قيد سواء جسدي أو روحي[8]. يمنعهم من ذلك. وحتى يمارس الأفراد حرية المشاركة في الحكم لا بد من أن تكفل لهم حقوق سياسية متعددة أهمها حق الاقتراع والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات. هذه الحرية السياسية او "الحرية الايجابية" حسب تعبير الفيلسوف البريطاني ايسيا برلين (issiah BERLIN) [9].

ما هي في الحقيقة إلا وسيلة لحماية الحرية المدنية أو "الحرية السلبية"أي حرية الإنسان في ممارسة حياته اليومية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية

والثقافية دون قيد وهذه ما تشير إليه الفلسفة الليبرالية بالحقوق الطبيعية، والمواثيق الصادرة إثر الثورات السياسية في القرن الثامن عشر بحقوق الإنسان

ب. المساواة

إن ممارسة هذه الحريات لن يتأتى دون مراعاة مبدأ آخر ملازم للأول وهو مبدأ **المساواة**. كما هو الشأن بالنسبة للحرية نجد أن المساواة هي واحد من دعائم المجتمع الديمقراطي وهذا منذ نشأته. يذكرنا افلاطون بهذا الصدد أن الديمقراطية مؤسسة على المساواة بين المواطنينّ [10].

" حين تنافش مسائل حكم المدينة الجميع يدلي برأيه، لا فرق بين نجار أو بناء، حداد أو إسكافي، تاجر أو مالك سفن، بين غني أو فقير، بين نبيل أو من عامة الشعب[11]. أما بيريكليس (Périclès) الزعيم الأثيني المشهور في القرن الخامس ق.م فيقول في خطبة شهيرة دونها المؤرخ الإغريقي *ثوقديدس* (Thucydide)(460-395 ق م) في سرده لوقائع حرب البلوبونيزّ "حكومتنا ليست في أيدي قلة بل في أيدي العدد الأكبر.لهذا سميت ديمقراطية....الجميع يخضع الى القانون والكل يتمتع بالمساواة.وأي اعتبار لا يعطى لشخص إلا للذي تفوق بمؤهلاته وإذا تحصلنا من الجمهورية على أي شرف فهذا نتيجة للخصال الحميدة وليس لأننا ننتمي الى هذه الطبقة او تلك[12].

وتعني المساواة في المجتمع الديمقراطي الحديث إلغاء جميع أشكال التمييز بين الأفراد والجماعات، ولا فرق بين الناس على أسس عرقية أو دينية أو جهوية أو جنسية أو اجتماعية. فبالنسبة لفلاسفة الأنوار تعتبر المساواة شرطا من شروط الحرية وهي أيضا حق طبيعي للإنسان ودور القانون هو تثبيت وتنظيم هذا الحق (العقد الاجتماعي): بما أن للجميع نفس القدرات العقلية وليس بينهم أي تفوق أو سيطرة طبيعية " لن تكون القوانين الوضعية عادلة إلا إذا كانت مؤسسة على القانون الطبيعي«الذي يساوي بين جميع البشر، حسب ج.لوك(1690) أما جون جاك روسو، ملهم الثورة الديمقراطية الفرنسية، فكما نعرف بالنسبة اليه (متأثرا في ذلك بأعمال توماس هوبس وخاصة تصور هذا الأخير لحالة طبيعية للبشر تسبق

الاجتماع الانساني ، حيث الناس متساوون في كل شيء) أنه في الأصل- يعني في الحالة الطبيعية- يكون الناس في حالة مساواة وليس هناك تفاوت في الحقوق. وباجتماعهم ونشأة "المجتمع المدني" يظهر التفاوت الذي هو في الأخير مؤسسة اجتماعية وليست حالة طبيعية، ووظيفة العقد الاجتماعي هو تصحيح هذه الوضعية ليس بالرجوع الى الحالة الطبيعية بل بخلق حالة مدنية عن طريق التعاقد والحق تسود فيها "المساواة الأخلاقية المشروعة"(روسو.1755)[13].

وكما هو الشأن بالنسبة للحرية، نصت العديد من مواثيق الثورات الديمقراطية الحديثة والهيئات العالمية الراعية لقضية حقوق الإنسان على أن المساواة هي واحد من أسس الاجتماع السياسي. إذ يعتبر إعلان الاستقلال الأمريكي سالف الذكر أن "الناس خلقوا متساوون" كما أكد الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن على أن "الناس يولدون أحرارا ومتساوون" . وتتجسد هذه المساواة في صفة المواطنة التي تعني انتماء الأفراد إلى الدولة متساويين في التمتع بالحقوق وملتزمين بأداء مجموعة من الواجبات.وبهذا المعنى يصبح المجتمع الديمقراطي هو جماعة المواطنين أو الأمة.(SCHNAPPER,d.1994)

ج.العدالة الاجتماعية(الإنصاف)

غير أن هذه المساواة القانونية والسياسية لا تضمن وحدها الممارسة الفعلية للديمقراطية وعليه يتحتم أن ترفق هذه الحقوق السياسية بجملة من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية حتى يتمكن الأفراد من الممارسة الحقة لحرياتهم[14] ، وبهذا المعنى تكتسب المساواة طابعا اجتماعيا وحقيقيا . كما أن المواطنة لا يمكن حصرها في جانبها السياسي فحسب بل يجب أن تتعداه لتأخذ في الاعتبار الإنسان الفعلي إنسان الحاجيات المتعددة وليس الإنسان المجرد[15].

فالمواطنة السياسية لا معنى لها إذا كان الفرد مهشما اجتماعيا وعليه إذا كانت الحقوق السياسية هي تحرير الفرد من كل إكراه سياسي فالحقوق الاجتماعية هي تحريره من القيود الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحول دون مشاركته في الفعل السياسي[16].

لم تكن المساواة الاجتماعية والاقتصادية او بتعبير أدق العدالة الاجتماعية من القيم الأساسية للديمقراطية عند نشأتها في المجتمع الأثيني ولا حين تأسيسها في المجتمعات الغربية عبر الثورات السياسية في القرن الثامن عشر. كانت المساواة عند الأثينيين تعني مساواة المواطنين في المشاركة في تسيير الشأن العام أ و المساواة السياسية، فالسلطة نظريا على مسافة واحدة من المواطنين تمارس عبر آليات الانتخاب أو القرعة من طرف جميع المواطنين، كما تعني أيضا المساواة أمام القانون: الكل يمتثل الى نفس القاعدة القانونية دون تمييز. هذه المساواة لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات الأفراد فهي مساواة عددية او حسابية (arithmétique)، كما يقول ارسطو، لكل فرد نفس النصيب، أما بالنسبة للحياة الاجتماعية فنستطيع القول ،حسب التعبير الأرسطي ،أن المساواة تكون هندسية (géométrique) بمعنى أن توزع الثروة والجاه حسب كفاءات وقدرات كل فرد[17].

في العصور الحديثة كان التركيز في بداية تأسيس النظم الديمقراطية منصبا على المساواة القانونية والسياسية للمواطنين(المواطن في التعريف الضيق أي الموطنة السياسية). كان الهدف الأول للثورات التي قادتها الطبقات البرجوازية الصاعدة في العصر الحديث هو القضاء على التمييز القانوني بين رعايا الدولة على أساس المولد الذي كان يبعد عن المشاركة السياسية كل من لا ينتمي الى الطبقات الأرستقراطية . فجاء مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع واحدا من الركائز الأساسية لهذه الثورات:" يولد الناس أحرارا ومتساوون في الحقوق(و) التمايزات الاجتماعية لا تؤسس إلا لتحقيق المنفعة العامة" كما أعلنته وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسية في 1789.غير أن هذه المساواة أمام القانون تبقى غير كافية لتحقيق المثل الديمقراطي إذا كان المواطن عاجزا لظروف اجتماعية ،ثقافية أو اقتصادية أن يمارس هذا الحق في المساواة وبقيت مواطنته منحصرة فقط في جانبها السياسي[18].

مع دخول الطبقات الشعبية والحركات العمالية الى الفضاء العام في القرن التاسع عشر 19(الاقتراع العام) تم توسيع مفهوم المواطنة ليشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتجسد هذا في ظهور الدولة الاجتماعية أو دولة الرعاية ابتداء من القرن 19، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تكفل حدا أدنى من العيش الكريم للمواطن[19].

هذا التوسيع لمفهوم المواطنة ليشمل الحقوق الاجتماعية يطبع اليوم كل دساتير النظم الديمقراطية ونجده مثبتا كواحد من حقوق الإنسان في الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة سنة(1948) الذي يؤكد على «تحرير الفرد من سطوة الفقر" و أن "الناس متساوون ليس فقط في الحقوق ولكن في الكرامة"[20].

نجده اليوم معبرا عنه حتى في الفلسفة الليبرالية المعروفة عادة بالتركيز على الحرية والمساواة القانونية حيث يقر واحد من أشهر فلاسفتها وأكثرهم تأثيرا، جون رولز (J RAWLS) ، في نظريته حول العدالة الاجتماعية بأنه لا مناص من أجل إخماد الصراعات الاجتماعية من توزيع الثروات بعدل (انصاف) (équité) وضرورة خلق مؤسسات لهذا الغرض.(RAWLS, j.1997)

تشكل جملة المبادئ التي اشرنا إليها بإيجاز **القيم الأساسية** التي ترتكز عليها ثقافة الديمقراطية اليوم **وككل القيم فهي عبارة عن مثل عليا يسعى الأفراد والجماعات الى تحقيقها** وحين تستبطن هذه المبادئ عند الأفراد يترتب عنها سلوكيات معينة كاحترام القانون والالتزام به طواعية وليس فقط عن طريق الإكراه، الاعتناء بالشأن العام والمسؤولية والمشاركة، اعتماد حد أدنى من معايير التمدن والسلوك الجيد كالتضامن والتسامح وقبول الرأي المختلف وهذه كلها قواعد وممارسات تجسد قيم المجتمع الديمقراطي.

4. حول كونية قيم الديمقراطية

على الرغم من الانتشار الواسع لهذه المبادئ في جميع أنحاء المعمورة يمكننا أن نتساءل عن مدى كونية هذه المبادئ أو عالميتها.وبتعبير

آخر، هل الديمقراطية وقيمها مطلب كوني لكل المجتمعات مهما كانت موروثاتهم الثقافية وخصوصياتهم الاجتماعية أو هو منتوج ظرفي يخص الحضارة الغربية السائدة اليوم؟ وقد نوقش هذا الموضوع مرارا من طرف العديد من المفكرين والساسة.

بغض النظر عن الايديولوجيات التي تنفي كونية هذه القيم سواء من منظور عنصري متعال يرى أن قيم الغرب(قيم الديمقراطية) هذه هي التي تميزه وهي أرقى القيم (هوتنغتون وفوكوياما خاصة)[21].

أو من منظور هوياتي ثقافوي يرى في قيم الديمقراطية قيم غريبة ودخيلة على المجتمعات خارج الغرب.(السلفية الاسلامية والنزعات الآسيوية خاصة) ، نعرض بإيجاز لرأيين في هذا الموضوع يدافعان عن إنسانية قيم الديمقراطية وكونيتهما وهما المفكر العربي محمد عابد الجابري والاقتصادي والفيلسوف الهندي امارتيا سن.Amartia SEN

أ.محمد عابد الجابري وعالمية حقوق الانسان:

بعد ان ينتقد ايديولوجية حقوق الإنسان التي يستعملها الغرب كسلاح ضد الخصم(منذ الحرب الباردة مع المعسكر الشرقي إلى اليوم)يناقش الجابري في كتابه "الديمقراطية وحقوق الإنسان"(1994) ما يسميه »ظاهرة المنازعة في عالمية حقوق الإنسان باسم الخصوصية الثقافية« على الرغم من أن كل إعلانات حقوق الإنسان(الإعلان الأمريكي 1776، الإعلان الفرنسي 1789، إعلان الأمم المتحدة 1948) تجد مرجعيتها في تاريخ البلدان الأوروبية وتعد كنتاج لظروف معينة عاشتها هذه البلدان، فذلك لا يكفي للطعن في عالميتها، يؤكد الجابري.للتدليل على ذلك، يرى الجابري أن إعلان حقوق الإنسان في الثقافة الغربية كان ثورة على هذه الثقافة نفسها لكونه دعوة للتخلي عن السلوكيات التي كانت تكرسها هذه الثقافة في جميع المجالات وهو عالمي لأنه ينادي بشرعية

جديدة تستند إلى الإنسان كقيمة أينما وجد وكيفما كان ضد الشرعية القديمة.

بالمثل، يضيف الجابري، أن القول بخصوصية حقوق الإنسان في الإسلام لا يمكن أن ينسينا أن وراء كل خصوصية عالمية تؤسسها وتعطيها بعدها التاريخي الحقيقي.في رأي الجابري،إذن، حقوق الإنسان سواء في الثقافة الغربية أو في الثقافة الإسلامية تقوم على أسس فلسفية واحدة وتنشد أهداف ومقاصد واحدة على الرغم من الاختلافات التي ترجع إلى »أسباب النزول« حسب تعبيره والمقصود بها الظروف الاجتماعية والاقتصادية...الخ.

فحقوق الانسان ليست إذن غريبة على الثقافة العربية الاسلامية وغير متعارضة معها وإذا كان هناك من تأصيل ثقافي لهذه الحقوق في الفكر العربي فهو يعني فقط »أيقاظ الوعي بعالمية حقوق الإنسان داخل ثقافتنا« وإبراز عالمية الأسس النظرية التي تقوم عليها والتي لا تختلف جوهريا عن حقوق الإنسان في الثقافة الغربية.فالحرية والعدالة والمساواة وغيرها من القيم والحقوق الإنسانية المعلنة في إعلانات حقوق الإنسان هي جوهريا ذاتها في الثقافة الاسلامية .

ب.امارتيا سين SEN Amartia وكونية الديمقراطية كقيمة

يلاحظ الفيلسوف الهندي سين، الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة،1998 في العديد من كتاباته حول الديمقراطية[22].أن مسألة امكانية تطبيق الديمقراطية هنا أو هناك لم تعد مطروحة اليوم والإقرار »بالديمقراطية كنظام مهم على المستوى الكوني والذي ينحو باتجاه القبول بها كقيمة عالمية يشكل ثورة فكرية ويمثل واحدا من المساهمات الرئيسية للقرن العشرين«(SEN,a.1999)

ولكن ما هي الكونية عند الحديث عن الديمقراطية؟ يرد سين على الاعتراض الذي يقدمه البعض على أن الديمقراطية ليست لها الأهمية الحاسمة

عند الجميع خاصة عندما تدخل في تنافس مع أمور أخرى لها أهمية كبرى(التنمية مثلا)، وأن غياب الاجماع يعد دليلا كافيا على أن الديمقراطية ليست قيمة كونية، يرد بأن كونية قيمة ما لا تحتاج الى قبول الجميع بل هي كذلك لأن »للناس أسباب كافية ليقتنعوا بها كقيمة« فاللا عنف بالنسبة للمهاتما غاندي أو" حرية العقل" بالنسبة لطاغور(الشاعر الفيلسوف الهندي الحائز على جائزة نوبل) ليست قيما توجه سلوك الناس جميعا في كل مكان ولكن لأن كل هؤلاء الناس ،مهما كانت انتماءاتهم الثقافية أو الاجتماعية ، سواء ليس لهم أسبابا لرفضها أولهم أسباب كافية للاقتناع والقبول بها(SEN,a,199,p.12).

وكما هو الشأن مع الجابري، يناقش سين النزعة الثقافوية الآسيوية وخاصة ما يعرف بمذهب »لي كوان يو«(رئيس وزراء سنغافورة 1959 – 1990)[23].ليؤكد أن ليس هناك في الثقافة الآسيوية ماينافض الديمقراطية ولا يقبل بها والهند خير مثال على ذلك . وردا على من يعتبر أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من السمات التي تميز الغرب عن باقي الشعوب منذ القدم(هوتنغتون: "الغرب كان غربا قبل ان يصيح حديثا بوقت طويل")يقول سين أنه "إذا كانت الديمقراطية قد كسبت معركتها في الغرب المعاصر فإن ذلك يرجع إلى أجماع ظهر منذ التنوير والثورة الصناعية وخاصة في القرن 19،وقراءة ذلك على أنه سمة للغرب منذ ألاف السنين ومقابلتها بالتقاليد غيرا الغربية هي قراءة خاطئة«(SEN, a.1999.)

ويخلص سين الى أن للديمقراطية قيمة كونية لأن الوظائف التي تؤديها اليوم وهي:

1.الأهمية الجوهرية للمشاركة السياسية وللحرية بالنسبة إلى الحياة الإنسانية،

2. أهمية الديمقراطية كأداة في التحفيز السياسي تبقي الحكومات مسئولة وخاضعة للمحاسبة.

3. الـدور البنّـاء للديمقراطيـة في صـوغ القـيم وفي فهـم الحاجـات والحقـوق والواجبات.

هذه الوظائف هي فضائل عالمية وليست محلية او اقليمية.

ثانيـا.التنشـئة الاجتماعيـة ودورهـا في ترقيـة ثقافـة الديمقراطيـة في المجتمـع العربي

ككـثير مـن المجتمعـات يعـرف المجتمـع في المنطقـة العربيـة حراكـا ديمقراطيـا تتسـارع وتيرتـه في الآونـة الأخـيرة.وبـدون الخـوض في الأسـباب الهيكليـة أو الظرفيـة لهـذه الظـاهرة، نكتفـي بـالقول أن العمليـة الديمقراطيـة هـي مسـار اجتمـاعي/ تـاريخي متكامـل يتـداخل فيـه الاقتصـادي بالاجتمـاعي بالسياسـي بالثقـافي. وإذا كـان للـتغيرات الثقافيـة الـتي عرفتهـا المنطقـة العربيـة نصـيب في زعزعـة الثقافـة السياسـية التسـلطية السـائدة في المنطقـة العربيـة فـأن الطريق إلى المجتمـع الـديمقراطي يتطلـب الكـثير مـن الوقـت تتضـافر فيـه عوامـل هيكليـة موضـوعية وعوامـل ذاتيـة وتتمثـل هـذه الأخـيرة في مشـروع اجتمـاعي ديمقراطي تلعب فيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا لا يستهان به.

كمـا هـو معلـوم يشـير مصـطلح التنشـئة الاجتماعيـة إلى تلـك الآليـات الـتي يسـتبطن الفـرد بواسـطتها قـيم ومعـايير الجماعـة الـتي ينتمـي إليهـا ويـبني مـن خلالهـا هويتـه الاجتماعيـة(Rocher,g.1970). فـالمجتمع الـديمقراطي أو الـذي يطمـح إلى الديمقراطيـة هـو ذلـك الـذي بنشـر عـبر وسـائل متعـددة ثقافـة الديمقراطيـة الـتي أشـرنا إلى مكوناتهـا الأساسـية سـابقا(القـيم) والـتي تشكل رابطا اجتماعيا يربط بين المواطنين.

1.مـن بـين جملـة مـن القنـوات الـتي تمـر عبرهـا ثقافـة المجتمـع إلى الأفـراد تعتـبر **الأسـرة** المؤسسـة الرئيسـية الـتي تسـهم في التنشـئة الاجتماعيـة لكونهـا المجتمـع الأول الـذي يعـيش فيـه الطفـل وينفـرد لـزمن طويـل بتشـكيل شخصـيته. فهـي المؤسسـة التربويـة الأولى الـتي يتلقـى فيهـا الفـرد قواعـد السـلوك الاجتمـاعي

عبر معرفة دوره ومركزه الاجتماعي وما يترتب عنهما من حقوق وواجبات.فإذا رجعنا إلى محتوى الثقافة الديمقراطية الذي بيناه آنفا نستخلص أن الأسرة في المجتمع الديمقراطي أو الذي يطمح إلى هذه الصفة تقوم سواء عن طريق التلقين المباشر للصفات النفسية والاجتماعية للمواطن أو بالمعاملة بغرس قيم الحرية والمسؤولية والمساواة بين جميع أفراد الأسرة .ومع أن التلقين عامل مهم في اكتساب أنماط السلوك المحبذ إلا أن أسلوب المعاملة والممارسة يكون الأنجع في هذه الفترة العمرية لتعلم الطفل.

فعلى سبيل المثال حين يلاحظ الطفل أن الحوار ممكن مع الوالدين وأن رغباته وآراءه تؤخذ في الاعتبار يتكون عنده الشعور بأنه طرف فاعل في الأسرة ما يمكنه من تنمية استقلاليته والاعتماد على ذاته والثقة بنفسه.وهذا يؤهله لأن يكون مستقبلا مواطنا فاعلا يشارك بعمله وأرائه في تسيير الشؤون العامة .كما أن تنظيم أدوار كل أفراد الأسرة وتأديتهم لها لخدمة مصلحة الجميع ينمي لدى الطفل قدرة الانضباط واحترام القانون ومراعاة المصلحة العامة في تفاعله مع أفراد المجتمع.كما أن توسيع رقعة الحرية في التعبير والتفكير والتصرف دون إكراه أو ضغط تمكن من إعداد الطفل لتحمل مسؤوليته كمواطن فاعل وفعال في اختيار البرامج السياسية للحكام ومساءلتهم عن التسيير.

وهكذا يمكننا أن نواصل المقابلة بين المجتمع المصغر المتمثل في الأسرة من جهة والمجتمع الكبير من حهة أخرى بحيث نجد فعلا إن الممارسة الديمقراطية على مستوى الأسرة وإن كانت تعكس الممارسة الديمقراطية في المجتمع فإنها تساهم في نفس الوقت في تدعيم وتطوير الثقافة الديمقراطية في المجتمع.وعلى العكس فإن تنشئة الطفل وفقًا لمنهج يقوم على الاستبداد والتسلط ويستند إلى القمع والقسوة يؤدي إلى قبوله بما يملى عليه دون إمكانية رفضه أو مناقشته وقتل روح المبادرة والاستقلالية في ذاته ،وهذا التوجه يدعم على مستوى المجتمع ثقافة ما أسماه فيربا وألموند ثقافة الخضوع[24].

2.إلى جانب الأسرة ومكملة لها تلعب **المدرسة** كما هو معلوم دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية. فبالإضافة إلى دورها في نقل وتلقين المعارف المختلفة للجميع بغض النظر عن الجنس أو مكان السكن أو الطبقة الاجتماعية وهذا في حد ذاته مكسب يسمح للفرد التعامل الملائم مع محيطه والاندماج فيه، فهي تضطلع صراحة بدور المربي لإعداد الفرد لاجتماعي.فكثير من القيم والمعايير والسلوكيات الاجتماعية يكتسبها الفرد داخل المدرسة. وحتى تدعم المدرسة البناء الديمقراطي للمجتمع يمكن للمدرسة أن تلعب هذا الدور في اتجاهين اثنين. يركز الأول، في برامج التدريس، على إدراج تعليم مثل وقيم ومؤسسات المجتمع الديمقراطي كالحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وسلوكيات الحوار وقبول الآخر والتكافل والمسؤولية إلى غير ذلك من القيم والسلوكيات المذكورة سابقا.

غير أنه وكما ذكرنا بالنسبة للأسرة فإن التلقين وحده لايكفي بل لا بد أن تسنده الممارسة الفعلية للمبادئ الملقنة.فإذا كانت التربية هي "قابلة الديمقراطية" كما يقول الفيلسوف الأمريكي جون ديوي (DEEWY,j.1916,1990) فإن المدرسة يمكن أن تكون الورشة التي يتدرب فيها الطفل على الممارسات الديمقراطية. من هذا المنظور يجب أن تفسح مناهج التعلم الباب واسعا لمشاركة المتعلم في مختلف مناحي العملية التعليمية من تنظيم وتخطيط وتنفيذ وتقويم..الخ وهذا يشعر الطفل بالمسؤولية ويعطيه الثقة في النفس والشعور بالقدرة على توجيه الشؤون العامة. ولتجسيد مبدأ المشاركة هذا لا بد من تبني بعض السلوكيات والممارسات البعيدة عن التسلط في إدارة المؤسسة أو القسم ، إتاحة النقاشات والحوار والتشجيع على إبداء الرأي وإعمال حرية النقد والاختيار الحر للمثلين ومساءلتهم.

كل هذه المعارف وهذه الممارسات التشاركية في المدرسة من شأنها أن تنمي الثقافة الديمقراطية في المجتمع وتدعم المسار الديمقراطي لأنها تعد المواطن الديمقراطي وكما هو معلوم لن تكون هناك ديمقراطية بدون ديمقراطيين ولن تكون هناك مؤسسات سياسية ديمقراطية بدون ثقافة سياسية ديمقراطية.

3.بالإضافة إلى هاتين المؤسستين التربويتين الهامتين في ترقية الثقافة الديمقراطية وتطويرها، تلعب **وسائل الإعلام** دورا لا يستهان به في عملية التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية بصفة خاصة. فقدرة هذه الوسائل للوصول إلى أعداد هائلة من مختلف شرائح المجتمع عبر المنشورات المطبوعة والوسائل السمعية البصرية أعطى دفعا هائلا لعملية الاتصال الجماهيري التي يمكن أن تساعد على بسط أسس المجتمع الديمقراطي.

وكما هو الشأن بالنسبة للمدرسة والأسرة يمكن الوسائل الاتصال أن تهدف مباشرة إلى نشر مبادئ وقيم الديمقراطية كالحصص التربوية عبر الإذاعة والتلفزيون والكتاب والفلم والجريدة. كما يمكنها أن تشجع تلك القيم بطريقة غير مباشرة عن طريق إفساح المجال أمام الممارسات الديمقراطية أو الترغيب فيها. وفي مجال المشاركة السياسية تلعب وسائل الإعلام أدورا عدة فهي تتيح للمواطن الاطلاع على كل ما يهم الشأن العام حتى يتمكن من المشاركة عن دراية ووعي كما أنها تشكل منبرا لإسماع أصوات ووجهات نظر قطاعات المجتمع المختلفة عن طريق المناقشة وإبداء الرأي[25].

كما تعمل كرقيب يكبح تجاوزات السلطة ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسئولين العاميين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام، وهذا ما يعبر عنه بالسلطة الرابعة.

4.ولا نختم إشارتنا إلى بعض وسائل التنشئة الاجتماعية الضرورية لترقية الثقافة الديمقراطية دون ذكر وسيلة تزداد أهميتها يوما بعد يوم في مسألة

الديمقراطية والمتمثلة في **منظمات المجتمع المدني** كالجمعيات والنقابات والأحزاب والنوادي إلى غير ذلك من المؤسسات غير الحكومية. إذا كانت المدرسة والأسرة تعتبر وسائل أولية للتنشئة الاجتماعية فمنظمات المجتمع المدني تعتبر وسائل ثانوية في عملية التنشئة بصفة عامة على أساس أنها تكمل الوسائل الأولية.والعلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني غنية عن التعريف.فالكثير من الأدبيات في العلوم الإنسانية منذ طوكفيل (TOQUEVILLES, a.1883) ، عالم الاجتماع الفرنسي، الذي لاحظ الارتباط القوي بين الديمقراطية في أمريكا وظاهرة انتشار الجمعيات في المجتمع الأمريكي، إلى علماء السياسة والاجتماع المحدثين مثل لاري دايمون (DIAMOND, l.1994) ، الذي يرى أن "دراسة المجتمع المدني ضرورية لفهم التحولات الديمقراطية الحالية" مرورا بنظريات "الرأسمال الاجتماعي" لبيير بورديو((BOURDIEU ,p.1986) وجيمس كولمان(J.COLEMAN,j.1988) كل هذه الأدبيات تبرز الدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني في البناء الديمقراطي.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورها كمدرسة لترقية الثقافة الديمقراطي على مستوين: يتمثل الأول في نشرها لدى قطاعات واسعة في المجتمع ويتمثل الثاني في التربية على ممارستها.

إن انتشار منظمات المجتمع المدني في النسيج المجتمعي كواسطة بين الفرد والدولة للتوفيق بين متطلبات الصالح العام والمصالح الفردية من شأنه أن ينشر مبادئ ومعايير الثقافة الديمقراطية وكذلك التدريب على أساليب ممارستها. فنظرا لطوعية الانخراط في منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف معينة مع أفراد آخرين، ونظرا لاعتماد هذه الأخيرة على العمل المنظم وفق قواعد مقبولة من طرف الجميع فيما يتعلق بتوزيع الأدوار والمسؤوليات وأسلوب المشاركة في أخذ القرار ومناقشة البرامج

والأهداف والحوار المتبادل بين الأعضاء ...كل هذا يمكن أن يشكل القاعدة التحتية للمجتمع الديمقراطي.

إن المجتمع المدني، إلى جانب القنوات الأخرى المذكورة، هو إذن عامل مهم ولبنة أساسية في المجتمع الديمقراطي.فهو من ناحية يساعد على تربية الفرد على الاهتمام بالصالح العام والتعاون مع الآخرين لتحقيق أهداف مشتركة وينمي شعوره بالحرية[26].والمسؤولية كما يعده لاحترم القانون والرأي المختلف وممارسة لغة الحوار والتسامح وهذا "رأس مال اجتماعي" لا يستهان لتدعيم المجتمع الديمقراطي. كما انه من ناحية أخرى يمكن أن يكون مصدرا للنخب والقيادات والمواهب والكفاءات اللازمة لتحمل المسؤوليات وقيادة العمل الجماعي.

إذا كان تفعيل هذه القنوات المختلفة يمكن أن يدفع بقوة العملية الديمقراطية في المنطقة العربية **ففي الوقت الراهن يبدو لنا أن الجهد يجب أن ينصب على المدرسة لأنها الوحيدة التي يمكن التحكم فيها وتسخيرها بفعالية لمساندة التحول الديمقراطي.وهذا نظرا للضعف الذي تتواجد فيه وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.ونظرا كذلك للتغيرات ،البطيئة حتما ،التي تلحق بالأسرة.**

الخاتمة:

بعد هذا العرض السريع لعلاقة الديمقراطية بالقيم الثقافية نختم هذه الورقة بالملاحظات التالية:

- إن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يجب أن ينظر إليه كمسار اجتماعي متكامل حيث تتضافر فيه عوامل عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.
- وما دام التحول الديمقراطي في المنطقة العربية هو في ذات الوقت تحول مجتمعي فالقيم الثقافية عامل هام في عملية التحول هذه.وإذا كانت عملية التحول الثقافي تتفاعل مع مجمل تحولات البنية الاجتماعية تتأثر بها وتؤثر فيها، فإن قنوات التنشئة الاجتماعية المختلفة وبالأخص المدرسة يمكن أن تكون داعما ومسرعا للمسار الديمقراطي في حالة تبنيها للمشروع الديمقراطي وترقية قيمه.
- إن اعتماد الآلية الانتخابية لاختيار الحكام وإن كانت عنصرا مهما لمأسسة الحكم الديمقراطي فهي غير كافية لتحقيق الديمقراطية.لأن هذه الأخيرة ليست نمطا في الحكم فقط بل هي على حد تعبير جون ديوي (DEEWY.J) أسلوب في الحياة أي ثقافة. وهذا ما يذهب إليه المفكر العربي جورج طرابيشي(1998،ص17) حين يتكلم عن "إشكالية الصناديق" بحيث يقول:"لا وجود لديمقراطية سياسية بحتةٍ فالديمقراطية بالأساس ظاهرة مجتمعية ... ولئن تكن الحرية الديمقراطية تنتهي لا محالة إلى صندوق الاقتراع، فإن الصندوق الأول الذي تنطلق منه هو جمجمة الرأس، وإن لم يتضامن صندوق الرأس مع صندوق الاقتراع، فإن هذا الأخير لن يكون إلا معبراً إلى طغيان غالبية العدد"هذا إن وجدت أغلبية يعنيها صندوق الاقتراع، نضيف.

❖ هوامش البحث

(1) يعرف الفيلسوف البريطاني-النمساوي كارل بوبر(K POPPER) الديمقراطية بأنها "النظام الذي يسمح بتغيير الحكام دون سفك الدماء" انظر كارل بوبر، درس القرن العشرين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ترجمة الزواوي بغورة ولخضر مذبوح، ص90.

(2) يتفق هؤلاء المؤلفون على تعريف ضيق للديمقراطية كونها وسيلة لاختيار الحكام. انظر خاصة

(J, SHUMPETER Capitalisme, démocratie. Paris, Payot, 1983) socialisme et

اين يصف الديمقراطية بأنها اسلوب في الحكم يتمثل في انه"نسق مؤسساتي، يفضي الى قرارات سياسية، من خلاله يتمكن أفراد من كسب ساطة اتخاذ تلك القرارات على اثر صراع تنافسي على اصوات الشعب" ، ـوأيضا ن بوبيو (N.BOBBIO) الذي يعرف الديمقراطية بأنها"مجموعة من قواعد اجرائية لصنع قرارات جماعية، بموجبها يتم مشاركة العدد الاكبر" انظر كتابه : Le futur de la démocratie (2007) Paris, Seuil

(3) انظر مثلا في فرنسا سبر الاراء حول الديمقراطية في :

Grunberg Gérard et al., La démocratie à l'épreuve. Une nouvelle approche de l'opinion des Français, Paris,

Presses de Sciences Po « Académique », 2002, تخلص هذه الدراسة الى ان الرأي العام الفرنسي لا يرفض الديمقراطية بعزوفه عن الانتخابات وإنما يطالب "بأكثر ديمقراطية، بديمقراطية اكثر اجتماعية،بديمقراطية قوية وتشاركيه.

(4) يروج اليوم في ادبيات العلوم الاجتماعية مفهومين للديمقراطية وهما الديمقراطية الشكلية والتي تتمثل في احترام فواعد التنافس على السلطة- الاقتراع العام، الحقوق

السياسية والمدنية....- التي ترمي الى ان تكون السلطة موزعة بين غالبية المواطنين، والديمقراطية الجوهرية المؤسسة على مبدأ المساواة ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الجماعية وهذا يتطلب قدرا كافيا من المساواة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتمكين المواطنين من أداء دورهم كفاعلين حقيقتين ومواطنين فعليين.

(5) خيبة الأمل هذه يمكن أن نجدها حتى عند النخب حين تكون المؤسسات أكثر ديمقراطية من المواطن الذي لا يحترم القانون أو يصوت لعشيرته أو طائفته

(6) انظر الكتاب الثامن من مؤلف الجمهورية حين يصف افلاطون الانتقال من الديمقراطية الى الاستبداد.

(7) انظرالعقد الاجتماعي، الكتاب الاول ، الفقرة 8 اين يقارن بين مزايا الحالة الطبيعية والحالة المدنية .

(8) فرد "سيد على بدنه وعقله"، كما يقول جون ستيوارت ميل (J.S.MILL 1806-1873)

J. S. Mill, De la liberté, Zurich, Éditions du Grand Midi, 1987, p. 18.

(9) انظر التفرقة بين الحرية السلبية والحرية الايجابية في كتابه Isaiah Berlin, « Deux conceptions de la liberté » dans *Éloge de la liberté,* traduit de l'anglais par Jacqueline Carnaud et Jacqueline Lahana, Paris, Calmann-Lévy,1988

(10) المواطنة في أثينا القديمة تستثني النساء والعبيد والمقيمين غير الأثينيين

(11) انظر الترجمة الفرنسية لبروتاقوراسن احدى محاورات افلاطون PLATON .PROTAGORAS traduction Emilie Chambry Ed FLAMMARIAND paris 1967.p 51

(12) انظر الخطبة التأبينية المنسوبة لبيريكلس في توقديدس"حرب البيلوبنيز".الكتاب الثاني

(13) انظر مؤلفيه " خطاب في اصل التفاوت " (1755) و"العقد الاجتماعي"(1762)

(14) بالنسبة للماركسية، الحرية السياسية هي شكلية أما الحرية الفعلية فهي بيد من يملكون القدرة الاقتصادية. انظر بهذا الصدد نقد ماركس الشهير لمفهوم حقوق الانسان في "المسألة اليهودية" الصادر عام 1843 اين ينعت هذه الحقوق بالوهمية بالنسبة للطبقات الكادحة .

(15) يصنف مارشال عالم الاجتماع الانكليزي الحقوق المتعلقة بالمواطنة الى ثلاثة أصناف. الحقوق المدنية وهي التي تتعلق بالحياة الشخصية والحقوق السياسية التي تتعلق بالحياة السياسية والحقوق الاجتماعية التي تضمن للمواطن الحد الأدنى من الموارد. انظر

Marshall, T. H. (1950). "Citizenship and social class and other essays." Cambridge : CUP.

(16) يعبر عن هذا الاتجاه اليوم بالمواطنة الاجتماعية أو بالديمقراطية الاجتماعية وتنص الكثير من الدساتير في الدول المتقدمة اقتصاديا على حقوق اجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية

(17) انظر التفرقة الشهيرة لأرسطو بين العدالة التوزيعية التي تقابلها المساواة الهندسية والعدالة التصحصحية التي تقابلها المساواة الحسابية في مؤلفيه السياسة و الاخلاق الى نيقوماخوس.

(18) بالنسبة للماركسية" المساواة الفعلية تتحقق قبل كل شيء في الحقل الاجتماعي – الاقتصادي وما دام النظام الرأسمالي يتحكم في البنى الاقتصادية فالعدالة الاجتماعية لا تتحقق في المجتمع الرأسمالي ولو كان ديمقراطيا

(19) يصنف مارشال عالم الاجتماع الانكليزي الحقوق المتعلقة بالمواطنة الى ثلاثة أصناف. الحقوق المدنية وهي التي تتعلق بالحياة الشخصية (حقوق وحريات مدنية واقتصادية)(ق.18) والحقوق السياسية التي تتعلق بالحياة السياسية(المشاركة في السلطة بالممارسة او الانتخاب)(ق19)والحقوق الاجتماعية التي تضمن للمواطن الحد الأدنى من الموارد.(ق20) انظر Marshall, T. H. (1950). "Citizenship and social class and other essays." Cambridge : CUP

(20) انظر الاعلان العالمي لحقوق الانسان المنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في 10 ديسمبر 1948 وكـذلك الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق القتصاديةن الاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العامة في 16/ 12/ 1966

(21) انظر نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفرانسيس فوكوياما (1992) و صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي لصامويل هوتنغتون (1996).

(22) انظر خاصة. SEN Amartia. Democracy as a Universal Value. in Journal of Democracy 10.3 (1999) وكتابه فكرة العدالة.(مترجم) الدار العربية للعلوم، بيروت 2010.

(23) يؤكد هذا المذهب على أنه في المجال الثقافي هناك فوارق جوهرية بين المجتمعات الكونفوشيوسية(كونفوشيوس) الاسيوية والمجتمعات الليبرالية الغربية.والنمو الاقتصادي يسبق في سلم القيم لهذه المجتمعات الحريات السياسية

(24) على العكس من النموذج الديمقراطي للأسرة تتصف العائلة البطريرقية ببنيتها الهرمية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات ومن حيث الانتساب. والأب يشكل رأس الهرم، وتقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر. ويقابل هشام شرابي نظام العائلة البطريرقية بالنظام السياسي السائد في المجتمعات العربية. انظر كتابه. النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي.مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت،1993. انظر كذلك المقابلة التي يعقدها طوكفيل(.Tocqueville) بين الاسرة الارستقراطية والأسرة في المجتمع الديمقراطي وكيف يؤثر هذا الاخير على العلاقات الاسرية وكيف هذه الاخيرة تساهم في فهم وممارسة الحكم الديمقراطي .Alexis de Tocqueville. De la démocratie en Amérique. Flammarion, Paris, 1993, 2 tomes, 569 p. et 414 p.

(25) لوسائل الإعلام دور هام في المجتمع الديمقراطي لأهميتها في تنشيط "**النقاش العام**" débat public الذي يعتبره المفكر الهندي جائزة نوبل Amartya SENأساس المجتمع الديمقراطي.انظر

A.SEN.La Démocratie des autres : pourquoi la liberté n'est pas une invention de l'Occident, Payot, 2005.

(26) يقول طوكفيل(المرجع السابق) "ان المؤسسات المدنية او المحلية هي بالنسبة للحرية كالمدرسة بالنسبة للعلم: تضع الحرية في متناول الجميع(....)وتعودهم على استعمالها."مضيفا:"انه بدون مؤسسات مدنية محلية تستطيع امة ان تصنع حكومة ولكن لا تتوفر على معنى الحرية" *De la démocratie en Amérique*, T. 1, première partie, chap. IV, « Du système communal en Amérique .

❖ **المصادر والمراجع**

باللغة العربية:

(1) بوبر(كارل) POPPER.Karl : **درس القرن العشرين**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ترجمة الزواوي بغورة ولخضر مذبوح،

(2) الجابري (محمد عابد):**الديمقراطية وحقوق الانسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

(3) غيدنز (انتوني) (A.GIDDENS):**علم الاجتماع**، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005 .

(4) طرابيشي (جورج): **قي ثقافة الديمقراطية**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998.

باللغة الاجنبية:

(1) Aristote, ***Les Politiques***, 350-322 av. J.-C., livre VI, chap. 2, trad. P. Pellegrin, GF, 1993.

(2) Berlin Isaiah, « **Deux conceptions de la liberté** » dans *Éloge de la liberté,* traduit

(3) de l'anglais par Jacqueline Carnaud et Jacqueline Lahana, Paris, Calmann-Lévy.1990

(4) Bourdieu Pierre. "**Le capital social : notes provisoires**", Actes de la recherche en sciences sociales, n°31 (1986)

(5) BOBBIO, N. **Le futur de la démocratie** (2007) Paris, Seui

(6) Coleman James S. "**Social Capital in the Creation of Human Capital**", American Journal of Sociology, vol. 94(1988)

(7) DEEWY John. **Démocratie et éducation (Democracy and education, 1916)**, trad. G. Deledalle, Paris, Armand Colin/Nouveaux Horizons, 1975 et 1990.)

(8) DIAMOND. L **Rethinking Civil Society Journal of Democracy** v.3 1994pp5.17

(9) DIAMOND. L. **Is the third wave over? », Journal of Democracy**, vol. 7, n°3, juillet 1996,

(10) GRUNBERG Gérard et al. **La démocratie à l'épreuve**. Une nouvelle approche de l'opinion des Français, Paris, Presses de Sciences Po « Académique », 2002,

(11) HOBBES T, Léviathan .**Traité de la matière**, de la forme et du pouvoir ecclésiastique et civil (1651)

(12) HUTINGTON S The Third Wave: **Democratization in the Late Twentieth Century** ,Norman, University of Oklahoma Press.1991

(13) S. LISPET S. **The Some Social Requisites of Democracy**, Economic Development and Political Legitimacy. .American Political Science Review . 53, 1959

(14) LOCKE J. **Traité du gouvernement civil** 1690 .

(15) Marshall, T. H. (1950). "**Citizenship and social class and other essays**." Cambridge : CUP

(16) Mill, J. S. De la liberté, Zurich, Éditions du Grand Midi, 1987.

(17) MOLENAT Xavier «**La démocratie participative** », Sciences humaines 2/2009 (N°201), p. 17-17

(18) PLATON ***La République***, traduction et notes par Robert Baccou,. Paris :Garnier-Flammarion, 1966.

(19) PLATON .**PROTAGORAS** traduction Emilie Chambry Ed FLAMMARIAND paris 1967.

(20) PRZEVORSKY.A **« What makes democracies endure? »,** JOD, vol. 7, n°1, 1996

(21) RAWLS John .**Théorie de la justice**. Paris, Seuil, 1997

(22) Rocher G. **Introduction à la sociologie générale**, Paris, Seuil, 1970

(23) ROUSSEAU JJ. **Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes**.(1755) et Du contrat social.(1762)

(24) SEN A .**La Démocratie des autres** : pourquoi la liberté n'est pas une invention de l'Occident, Payot, 2005

(25) SEN A. **Democracy as a Universal Value**. In Journal of Democracy 10.3 (1999).p5

(26) SCHNAPPER. D. **la communauté des citoyens** .sur l'idée moderne de nation. Ed. GALLIMARD. Paris 1994

(27) J, SHUMPETER J, **Capitalisme, socialisme et démocratie**, Paris, Payot, 1983

(28) Tocqueville (de). A. **De la démocratie en Amérique**. Flammarion, Paris, 1993, 2 tomes, 569 p. et 414p

(29) TYLOR. E.B. **the primitive culture** (1871).Ed Cambridge University Press 2013.

(30) VEBRA S, G. **ALMOND the Civic Culture**.Little Browen.Boston 1963.